

درس قد يحتاج إليه الأمن العام

عمر شبّابة

تعهّدت الجمهورية اللبنانية قبل 39 عاماً القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ففي 12 تشرين الثاني 1971 أقرّت الدولة اتفاقية تلزمها بعدم «ممارسة التمييز العنصري ضد أشخاص أو جماعات، وبضمان تصرّف جميع السلطات العامة والمؤسسات العامة، القومية والمحلية، طبقاً لهذا الالتزام».

يبدو أن ضباط الأمن العام وعناصره، الذين شاركوا في دهم صالة أفراح في الأوزاعي أخيراً، غير مطلعين على تعهّدت الجمهورية، التي يفترض أن يخضعوا لها. إذ إنّ تصرّف الأمن العام تجاه شباب سودانيين كانوا مجتمعين بهدف جمع مبلغ من المال لمساعدة طفل مريض، يدل، إذا ثبت قضائياً، على تجاوزات فاضحة للقانون، لا بل على اغتصاب وقح لأبسط القواعد الحقوقية الإنسانية. وفي ذلك مسّ بالجمهورية، وبمقام رئاستها وبمكانة لبنان الدولية وبشعبه وعلاقاته العربية. ف«التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني يمثل عقبة تعترض العلاقات الودية والسلمية بين الأمم، وواقعاً من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب».

ومن يتعهّد ولا يفي بتعهّده لا يستحقّ الاحترام. وإذا كان البعض في الأمن العام يعتقد غير ذلك تكون المشكلة أكبر ممّا تبدو.

لا يجوز أن يكون الأمن العام دكاناً، بل مؤسسة تخضع لسلطة وزير الداخلية بحسب القانون. والوزير المحامي زياد بارود لا يمكن أن يقبل تجاوز تعهّدت الجمهورية اللبنانية.

لبنان تعهّد الكف عن «كل عمل من أعمال العنف، أو تحريض عليه، يُرتكب ضد أيّ عرق أو أية جماعة من لون أو أصل إثني آخر» تحت طائلة الملاحقة القضائية.

فللسوداني كما لغيره «الحقّ في الأمن على شخصه، وفي حماية الدولة له من أيّ عنف أو أذى بدني، يصدر سواء عن موظفين رسميين أو عن أيّة جماعة أو مؤسسة».

أخبار القضاء والأمن

جريمة قتل مروّعة تهزّ ببيصور

اهتزّت بلدة ببيصور أمس على وقع جريمة مروّعة ذهب ضحيتها إسماعيل أمين ملاعب (33 عاماً) وما زالت ظروفها غامضة. فعند الساعة والنصف من صباح أمس تأخّر إسماعيل في العودة إلى ملحمة الكائنة في بلدة ببيصور، ما دفع والده للطلب من الجيران الذهاب إلى منطقة على أطراف البلدة، حيث يرمي إسماعيل نفايات ملحمة يومياً، ليجدوه مضرّجاً بدمائه. وقد حضرت القوى الأمنية إلى المكان. واستناداً إلى تقرير الطبيب الشرعي أحمد المقداد، فإن الفقيد أصيب بطلقين من بندقية صيد، الأول عن بُعد عشرة أمتار، والثاني عن بعد متر ونصف متر، ممّا أحدث تشوّهاً في جسده، إضافة إلى تعرّضه لضربة بالآلة حادة على الرأس. وعند الواحدة والنصف من بعد الظهر نقلت جثة المغدور إلى مستشفى قبر شمون الحكومي. وفور شيوع الخبر شهدت البلدة حالة غليان كبيرة، وسُمع إطلاق نار في بعض الأحياء، وتداعى المشايخ والأحزاب إلى لقاء في مبنى البلدية، حيث عقد رئيس بلدية ببيصور وليد العريضي وفعاليات البلدة الروحية والحزبية، مؤتمراً صحافياً في مركز البلدية على خلفية الجريمة، حيث تلا الشيخ أديب ملاعب بياناً نوّه فيه «بصفات الفقيد»، وطالب الجهات المختصة والقضاء «بالتحقيق بالسرعة المطلوبة لكشف ملابسات الجريمة، ورفع الغطاء عن أيّ شخص يريده الفتنة». يشيّع المغدور في الأولى من بعد ظهر اليوم في ببيصور، وهو متأهّل من رباب ملاعب، ولهما ولدان، صبي عمره 7 سنوات، وطفلة عمرها أربعة أشهر.

الكشف عن نتائج التحقيق في قضية خطف طفل

ورّعت أمس قوى الأمن الداخلي بياناً جاء فيه: «نتيجةً للتحقيقات التي استكملها فرع المعلومات، تبين أن الخاطفة تدعى: ف. م. (مواليد 1979) من التابعة السريلانكية (...) تزوجت اللبناني م. س. وقد حملت منه عدّة مرات، إلا أنها لم تنجب لأسباب صحية، الأمر الذي انعكس سلباً على حالتها النفسية، وولد لديها انحرافاً، فخطفت لخطف الطفل والاحتفاظ به، وقد اعترفت بقيامها بعملية الخطف بغية احتضان الطفل وتبنيّه لحاجتها إلى الأمومة، وبأنّها استحصلت على بياني القيد المزورين من المدعو: ع. الذي تعرّفت إليه أخيراً لكونه يعمل سائق باص عمومي، وقد وعد بايوأنتها مع الطفل رغم شكّه في شرعيّته. (...) أوقفتها إحدى دوريات فرع المعلومات، وأوقف لاحقاً المدعو: ع. بناءً على إشارة القضاء المختصّ».

لكن ماذا لو كان فقيراً ولا يملك تكاليف السفر، فماذا يفعل؟ يجب جزيني: «ننتظر أن تتدخل سفارته لتساعده على ذلك، لكن للأسف أحياناً لا تفعل السفارات شيئاً، وهنا ندخل في الفراغ والمماطلة».

تجدد الإشارة إلى أن نحو 8900 لاجئ هو العدد الإجمالي للأجانب المسجلين لدى مفوضية اللاجئين الدولية على الأراضي اللبنانية، وهم إما لاجئون وإما طالبو لجوء، بحسب ما أكدت المسؤولة في المفوضية لور ش دراوي لـ«الأخبار». ويمثّل العراقيون ما نسبته 96% من مجمل هؤلاء، وبعدهم 7790 لاجئاً، إضافة إلى 290 لاجئاً من جنسيات مختلفة، معظمهم من الجنسية السودانية. ويوجد حالياً 825 طلب لجوء معروضة على المفوضية بانتظار بتّنها، تعود إلى أشخاص من جنسيات مختلفة. وتشير ش دراوي إلى أن «هناك عدداً من الأجانب الذين دخلوا لبنان خلسة، وهم غير مسجلين لدينا. لكن عموماً، فإن معظم اللاجئين المسجلين يشعرون بنوع من الاندماج في المجتمع، غير أن عدداً منهم يتعرضون لإساءات من بعض اللبنانيين، مثل التمييز والعنصرية، وخاصة ذوي البشرة السمراء والسوداء»، لافتة إلى أن القانون في لبنان «يجرم الدخول خلسة إلى أراضيه، ولو كان الدخول لطلب اللجوء، لذلك يبقى هؤلاء عرضة للتوقيف الدائم». وتختتم ش دراوي بالإشارة إلى ترحيب المفوضية باللجنة الوزارية التي ألفت هذا العام، والتي كلفت النظر في شؤون الأجانب الموجودين في السجون اللبنانية، وخاصة أولئك الذي أنهوا مدة محكومياتهم وما زالوا خلف القضبان.

سجن العار

بات لديه من الشهرة ما لا يحتاج معها المرء إلى تعريف به، فهو سجن الأمن العام الكائن تحت الأرض عند جسر العدالة - بيروت، حيث يوضع اللاجئون لفترات طويلة من دون أن تراهم الشمس، في زنابزين تفتقر إلى أبسط المعايير الحقوقية الإنسانية، فاطلق عليه العديد من الناشطين في مجال حقوق الإنسان تسمية «سجن العار».

لماذا هذا السجن؟ ولماذا لا يُحسّن وضعه؟ بل لماذا لا يُستبدل بمكان آخر؟ يعترف اللواء جزيني بالواقع «المأساوي» لهذا السجن، الذي هو حقيقة «مجرد نظارة»، ويعرب عن رغبته في «التخلص منه قبل الآخرين، لأن العسكر لدينا يعاني معاناة السجناء نفسها، لكونهم يحرسونهم ليل نهار، فقبل مدة وجدنا قطعة أرض في منطقة سكة الحديد وطلبنا من الوزارات المعنية شراءها ليقام سجن جديد عليها، لكن وزارة الأشغال رفضت ذلك، لكون المنطقة هناك سكنية والناس قد لا يرغبون بوجود سجن قريب منهم، علماً بأن البناء كان سيقام بمنحة مقدمة إلينا من الاتحاد الأوروبي. أما الآن، فقد بدأنا بمشروع بناء سجن في منطقة رومية بالقرب من السجن المركزي هناك، وقد أخذ مساره الطبيعي».

التمييز العنصري. وأشارت هذه الأوساط إلى أنه إذا ثبت حصول مخالفات قانونية في الحادثة المذكورة، فلا بد أن تحال القضية على القضاء المختص، ولتأخذ مجراها القانوني.

لبنان واللجوء

«على الجميع أن يعلموا أن لبنان ليس بلد لجوء دائماً ولا مؤقتاً، نظراً للوضع الطائفي والديمقراطي، وهذا وضع لا علاقة للأمن العام فيه، بل هذه هي سياسة البلد». هكذا علل اللواء جزيني سبب عدم



**وقف العسكري
على فخذي من الخلف وأنا
ممدد على الأرض، وراح
يضرني بعصا خشبية**

**ضربونا باعقاب
البنادق وأجبرونا على
التمدد في وسط الطريق
على بطوننا**

**زاد العسكري من
ضغط الاصفاد على
معصمي وقال لي:
«مبسوط يا أسود»**

**جزيني: عند توقيف لبناني
في الخارج، هل «تبوسه»
الأجهزة الامنية هناك؟**



منح لبنان اللجوء للأجانب، وإلا «فلن يعود للبنان وجهه الذي نعرفه، ولذلك لم توقع اتفاقية اللجوء مع الأمم المتحدة». ويضيف جزيني، أن الأمن العام «يتعاطى بإيجابية مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فعندما يصل الأجنبي إلى لبنان يمرق جواز سفره ويتوجه إليهم طالباً اللجوء السياسي، فيرسلون إلينا طلباً له لإعادة توطينه في بلد آخر. بعد ذلك، نعطي هذا الشخص مدة 3 أشهر، إلى أن تكون المفوضية قد وجدت له بلداً يوطن فيه، ونظراً لجدد هذه المهلة إلى مدة سنة، لكن بعدها لا يعود بإمكاننا فعل شيء، فنقول له شرف إطلع بزّات البلد، وإذا رفض نصبح مضطرين إلى توقيفه في النظارة».

والمساعدات التي نقدمها لهم، لكن هذا لا يجوز، الأمر أصبح بحاجة إلى ضبط». ثم يردف قائلاً: «بكل الأحوال نحن لا نرضى بحصول تجاوزات من أفراد الأمن العام، وإذا أظهر التحقيق الداخلي الذي بدأناه وجود تصرفات مسيئة، فإن الفاعلين سيعاقبون، لكن لن نعلن ذلك».

وفي سياق متصل، علمت «الأخبار» من أوساط وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، أن الأخير لا يقبل بأي شكل من الإشكال صدور أي تصرف يوحى بالعنصرية من أي من مؤسسات الدولة، ولا يرضى بأي فعل يمس كرامات الناس إلى أي جنسية انتموا، ويرفض كذلك أي تجاوز للمعاهدات الدولية التي وقعها لبنان، وخاصة تلك التي تتناول مكافحة

بالأجهزة الأمنية والعسكرية للإبلاغ عن الأمر، حسبما صرّح لـ«الأخبار». وقال: «فوجئنا بعد منتصف الليل برائحة كريهة وقوية، ومزعجة، ولما تحققنا من مصدر الدخان، فإذا بنا نجد نتيجة احتراق كمية كبيرة من الأدوية والمواد الغذائية الفاسدة، اتصلنا بالأجهزة المعنية لإجراء المقتضى وفتح تحقيق لمعرفة صاحبها».

حضرت لجنة كشف تابعة لوزارة الداخلية والبلديات، ومن مصلحة الصيدلة وادارة التفتيش الصيدلي، على رأسها المفتشة الدكتورة عفيفة أبو شعيا، بمؤازرة من مديرية

الاستخبارات في الجيش.

وأفادت أوساط التفتيش لـ«الأخبار» بأن لجنة الكشف أخذت عيّنة من الأدوية، وما توافر لها من أدلة في المكان لمعرفة إن كانت أدوية منتهية الصلاحية أو أنها مزوّرة. فكانت العينات التي كشف عليها «كناية عن مضادات حيوية amoxil ومسكنات panadol عادية وpanadol fast وهرمونات clomid». وقد أرسلت هذه العينات إلى وزارة الصحة العامة لإجراء الفحوص المخبرية ومتابعة التحقيق الذي ستجريه القوى الأمنية بحثاً عن مصدرها، وعمّا إذا كان قد ورّع منها على الصيدليات.

«هناك خيوط قد تكشف هوية الفاعلين»، يقول مسؤول أمني، مشيراً إلى أن التحقيق الأولي يدل على أن الأدوية حملت بصندوق جرار زراعي قرابة الحادية عشرة مساءً، وأن الفاعلين أطلقوا النار في الهواء لشكهم في أن هناك من كان يراقبهم. ورجّح المسؤول الأمني أن اكتشاف شبكة واسعة من تجار الأدوية والمواد الغذائية الفاسدة أخيراً، في عدد من المناطق اللبنانية، جعل صاحب هذه الأدوية يشعر أنه مراقب من قبل الأجهزة الأمنية والمعنية، فأحرقها بعيداً عن الأعين حتى لا ينكشف أمره.

جبلًا منها في البقاع